اللطم ممنوع والعتب مرفوع

ياسل طلوزي

نتقبّل سائر لطميّات الأسف، كلما انخرطت دولة عربية في مقرمة التطبيع مع «إسرائيل»، إلا أن تصدر عن مسؤول فلسطيني؛ فهؤلاء آخر من يحقّ لهم الولولة والنواح؛ ليس لأنهم السبّاقون إلى التطبيع وحسب، بل لأن أغبامهم كان يدرك حتميّة مصير كهذا، عندما ارتضى أن ينزع عقدة «السبحة» من خيطها، فهل التطبيع حلالٌ عليه حرامٌ على العرب من كل جنس؟ بصرف النظر عن مسوّغات عدم التوصل إلى حلول نهائية للقضايا الكبرى التي لم تحسم بعد، كالقدس، وحق العودة، وقيام الدولة الفلسطينية، والتي يتحمّل المفاوض الفلسطيني وزرها قبل غيره، لأنه آثر أن يبدأ المفاوضات من ذيلها، لا من رأسها، أي من حيث أرادت إسرائيل التي لم يكن من هاجس لها غير الأمن وحده، فتمكّنت من توظيف الفدائيين، أعداء الأمس، حرس حدود لها، وقاتلت الفلسطينيين بالفلسطينيين، وقمعت الفلسطينيين بالفلسطينيين، فحققت أمنها كاملاً، وعاصمتها تائهة غير منقوصة، ولم تسمح بعودة اللاجئين ولا من يحزنون، لماذا يحزن ناس «أوسلو» على مخرجات صنعوها بأياديهم المبتورة من السلاح والكفاح؟

لا أدري إن كانت السلطة الفلسطينية قد راهنت، وهي توقع اتفاقيات أوسلو، على «الموقف العربي» الداعم، عندما تصل المباحثات إلى القضايا المعلقة، لكن إن فعلت فتلك طامة كبرى؛ لأنها كانت لا تزال مسربلة بكلّ صنوف الخذلان العربي، من «جيش الإنقاذ» إلى حصار بيروت، وليس من حقّها، والحال كذلك، أن تلطم على خذلان إضافيّ كانت تعلم جيداً أنه قادم لا محالة. وأما إن كانت قد ذهبت إلى المفاوضات مفردة (وهو ما فعلته)، هرباً من هذا الخذلان، فليس لها أن تستدرك وتعيد الحسابات؛ فقد كان القرار فرداً، وعليها أن تتحمّل نتائجه، من دون النظر إلى هرولات التطبيع الجارية حولها. والأدهى أن سلطة محمود عباس تدرك، جيداً، أنها لن تستطيع تجاوز حدود اللطميات وشقّ الجيوب، فهي لن تتجرّأ على حلّ نفسها، مثلاً، أو إعلان القطيعة التامة مع إسرائيل ودول التطبيع الجديدة؛ لأن بديل السلطة القائمة موجود في أبوظبي، وينتظر شارة التحرك إلى رام الله، وأعني به محمد دحلان، بأجهزته المعدّة والجاهزة لتسلّم مفاصل السلطة ومؤسساتها، التي يحمل أجندة واضحة، قوامها مزيد من التفريط والتفريط، وغضّ النظر عن حق العودة والقدس والدولة، والقبول بالوضع القائم أو بأدنى منه، إن شاءت إسرائيل وعشاقها من دول التطبيع، وفي مثل هذا الوضع الضاغط على عباس ورفاقه، ليس مستبعداً أن يلعبوا بأنفسهم دور البديل، على قاعدة «نحن أحقّ بالتفريط من غيرنا»، خصوصاً أنهم يمتلكون مؤهلات التفريط، ويعلمون، أزيد من غيرهم، استحالة تحقيق حلم الدولة في جغرافيا لم تعد تتسع لا لدولة واحدة، لن يقيم الفلسطينيون فيها إلا بمستوطناتٍ معزولة، بعد أن تستطيل المستوطنات الصهيونية لتشمل أرض فلسطين كاملة غير منقوصة. ومن المفارقات، في هذه الكوميديا المبكية، أن إسرائيل التي كانت تمثل «زائدة دودية» في الجسد العربي، أصبحت قلب الجسد، بفضل دونالد ترامب وعربه، بعد أن غدا التطبيع شرطاً لرضى الأميركي، وللمعونات، وللرفع من قوائم الدول الداعمة للإرهاب... وليس مستغرباً إن غدا السلام مع إسرائيل شرطاً للوحدة العربية التي لم تحققها «الحرب». أما القضية الفلسطينية التي كانت جامعاً عربياً مشتركاً، فأصبحت مفرّقاً ومشتّتاً، وسبباً محورياً للفُرقة والانكماش الحدودي. وأما الجامع الجديد، فهو «القضية الإسرائيلية» وحدها.. يتعيّن، إذاً، على السلطة الفلسطينية أن تعترف بإخفاقها في تحقيق آمال الشعب الفلسطيني، الضحية الوحيدة في خضمّ هذه اللطميّات؛ ذلك أن من قتل أحلامه بالتحرّر هو نفسه من زعم أنه يحمل هذه الأحلام ويمثلها في الخنادق والفنادق، على الجبهات والطاولات. فكانت النتيجة أنه فرّط بكل شيء، بالحرية قبل العاصمة، حين ارتضى لنفسه قمع شعبه وكبته، وبالعاصمة قبل الدولة، حين جعل القدس آخر همّه، وبالدولة ذاتها، حين اعتقد أن في وسع السلام أن يحرّر وطناً.

خيار المقاطعة وترويض العلمانيات الشرسة

ضحى عبد الجواد

يتحدّث عبد الوهاب المسيري، في كتابه «من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية: عن وقع حملات المقاطعة للمنتجات الصهيونية في أثناء الانتفاضة الثانية على الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية. على الرغم من صغر حجم الكتاب، إلا أنه تضمن إحصائيات وأرقاماً كثيرة أشارت إلى التأثيرات الاقتصادية والسياسية لسلاح المقاطعة. تذكّرت الكتاب في أثناء الحديث، أخيراً، عن مقاطعة المنتجات الفرنسية، على رغم أكثر من عشر سنوات على قراءتي له؛ لعل السبب أن الرسالة الواضحة فيه، من دون التصريح بها، هي أن لا تحقّرن من المعروف/ المقاومة شيئاً. يختتم المسيري كتابه بتوضيح أنها ليست معادلة صفرية، وإننا لسنا أطرف الأضعف دائما، يمكن لأفعال كثيرة أن تُحدث تأثيرات كبيرة على أقوى الكيانات السياسية والعسكرية في المنطقة. وكان المسيري بعيد الثقة بالنفس وإمكانيات المقاومة وأدواتها المختلفة.

يتحدث الفيلسوف، تشارلز تايلور، في كتابه «لماذا نحتاج إلى إعادة تعريف راديكالي للعلمانية» (2011)، إن الحضارة الغربية الحديثة تتعامل مع الدين باعتباره مساحة للميتافيزيقا والخرافة، ويوضح أن مقدار التسامح مع الرموز والخطابات الدينية في المجال العام يختلف من مجتمع غربي إلى آخر، فهناك أمثلة لعلمانيات راديكالية شرسة، في مقدمتها العلمانية الفرنسية، وهناك علمانيات أكثر تسامحًا كالحالة الأميركية أو حتى البريطانية. يضيف تايلور إن عمليات النقاش العلماني داخل المجتمعات الغربية قامت على الاستبعاد الكامل للدين ومنطلقاته، فلا يتصوّر أن يكون الدين مركزًا أو مرجعيةً لأي نقاشات حول مشكلات المجتمع الحديث، ولا يقف الأمر عند ذلك، فتطور المجتمعات الغربية الحديثة سمح بجعل الدين ورموزه مصدرًا للسخرية أو الاتهام، أو حتى الاثنين معًا. ومن ثم يمكننا فهم الموقف الفرنسي في هذا الإطار. هل يصح أن يستمر الأمر هكذا؟ هل الاستبعاد الشرس والكامل للدين، والتحقير منه، مرجعية للنقاش والتداول في المجال العام، يفيد الديمقراطية والسلام المجتمعي داخل تلك المجتمعات أم العكس؟ يرى تايلور أن المجتمعات الغربية الحالية على درجةٍ عاليةٍ من التعقيد والتنوع الثقافي، وأن الاستبعاد الكامل للدين يعني استبعاد كثير من فئات ومكونات هذه المجتمعات الحديثة وخسارتها؛ فالدولة الحديثة إن كانت قد نجحت، من خلال إيجاد سياسات الضبط والتوجيه، أن تجعل الجميع على قدم المساواة منها، فإنها لم ولن تنجح في تغيير ألوان هؤلاء المواطنين أو انتمائهم أو معتقداتهم. ومن ثم يقترح تايلور أن من الواجب السماح بدخول الرسالة الواضحة فيه، من دون التصريح بها، هي أن تحقّرن من المعروف/ المقاومة شيئاً. يختتم المسيري كتابه بتوضيح أنها ليست معادلة صفرية، وإننا لسنا الطرف الأضعف دائما، يمكن لأفعال كثيرة أن تُحدث تأثيرات كبيرة على أقوى الكيانات السياسية والعسكرية في المنطقة. وكان المسيري بعيد الثقة بالنفس وإمكانيات المقاومة وأدواتها المختلفة.

يتحدث الفيلسوف، تشارلز تايلور، في كتابه «لماذا نحتاج إلى إعادة تعريف راديكالي للعلمانية» (2011)، إن الحضارة الغربية الحديثة تتعامل مع الدين باعتباره مساحة للميتافيزيقا والخرافة، ويوضح أن مقدار التسامح مع الرموز والخطابات الدينية في المجال العام يختلف من مجتمع غربي إلى آخر، فهناك أمثلة لعلمانيات راديكالية شرسة، في مقدمتها العلمانية الفرنسية، وهناك علمانيات أكثر تسامحًا كالحالة الأميركية أو حتى البريطانية. يضيف تايلور إن عمليات النقاش العلماني داخل المجتمعات الغربية قامت على الاستبعاد الكامل للدين ومنطلقاته، فلا يتصوّر أن يكون الدين مركزًا أو مرجعيةً لأي نقاشات حول مشكلات المجتمع الحديث، ولا يقف الأمر عند ذلك، فتطور المجتمعات الغربية الحديثة سمح بجعل الدين ورموزه مصدرًا للسخرية أو الاتهام، أو حتى الاثنين معًا. ومن ثم يمكننا فهم الموقف الفرنسي في هذا الإطار. هل يصح أن يستمر الأمر هكذا؟ هل الاستبعاد الشرس والكامل للدين،

(كاتبة مصرية)

العراقيون بين التظاهر والغفلة

فارس الخطاب

كان قرار تدمير العراق نتيجة توافق مصالح أطراف عديدة في العالم، ربما في مقدمتها إسرائيل، ثم كل أنظمة الطغاة في المنطقة، وكان منهم من خطّط وحسب حصاد قرار التدمير هذا. وكان آخرون لم ينظروا إلى أبعد من أبواب مكاتبهم، وكانت غاية أمانيهم إسقاط حكم صدام حسين في العراق، فكان للمخططين فوائدهم الكبرى فيما بعد الاحتلال. وبالنسبة لقصيري النظر، بات «العراق الجديد» لعنة أكبر من التي كانوا يتصوّرونها خلال الفترة التي سبقت الاحتلال.

لقد تحمّلت الولايات المتحدة، بشكل مركزي، وأجهزة المواجهة خلال غزوها واحتلالها، ثم تصدّي الشعب العراقي لقواتها وبشكل أفقدها كثيرين من جنودها والمتعاملين معها، كما أفقدها هيبتها ومكانتها دولة عظمى، لم تراع القوانين والأعراف الدولية في كل ما قامت به. وزاد من الأمر سوءاً أن الأمنية لم تنهج الأسلوب ذاته، عند احتلالها البابان والمانيا في الإبقاء على أسس الدولة العراقية وقوّاتها المسلحة، ثم الإشراف على أولى مراحل التحول الديمقراطي المنشود، من خلال إشرافها على أول انتخابات حرّة ونزيهة في هذا البلد، تدفع بعدها، من خلال المشورة والإشراف، بعجلة الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والسياسية، العراق الجديد نحو الاستقرار والإشعاع الحضاري في الإقليم.

إن جلب المشروع المرتكز على متطلبات محدودة، حدّدتها إسرائيل بشكل مركزي، ثم دول المنطقة المحاذية للعراق، ومنها بالطبع الجمهورية الإسلامية في إيران، والتي كانت كلها تقريباً تركز على مفهوم أو غرض واحد، تدمير العراق. وهذه عملية لا تتم إلا من خلال منافذ محددة، كان من أبرزها: جلب قيادات مما كانت تسمّى المعارضة العراقية، وتنصيبها لتكون واجهة القرارات الخاصة بالحاكم المدني الأميركي، بول بريمر. وهذه القيادات كلها، كما أظهرتها السنين اللاحقة، ذات أجندات طائفية وإقليمية لا علاقة لها بأي مشروع وطني تنموي خالص للعراق. وكانت النافذة الثانية لتدمير العراق من خلال إلغاء معظم مؤسسات الدولة، وخصوصا المؤسسات الأمنية والجيش العراقي بكل صنوفه، وإصدار قوانين الاجتثاث التي خلطت الحابل بالنابل، وظلمت كثيرين من أبناء نوعية المطالب المحددة والمتعلقة بالتحرّر من نظام المحاصصة الطائفية، كما سمّوه، وإلغاء النظام السياسي القائم عليها، ومحاسبة هوامير الفساد، وكل الذين تعاقبوا على حكم العراق منذ عام 2005. لذلك لم يكن رد القوات التابعة للحكومة أو الميليشيات الولائية، وسواها من القوات المرتبطة بوجود هذا النظام، كما كان في تظاهرات أخرى سبقتها، بل كان رداً عنيفاً دموياً، قتل فيه المئات وجرح عشرات الآلاف، وتم تغييب المئات قسرياً.

> مفاجأة تظاهرات العراقيين هي نوعية مطالبهم المحددة والمتعلقة بالتحرّر من نظام المحاصصة الطائفية

اللافت في تظاهرات 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2020 أنها لم تبلغ كثافة الحضور الذي حظيت به تظاهرات العام الذي سبقه، واجتهد كثيرون بما يمكن أن يكون سبباً لذلك أو لا يكون. ومؤكّد أن انتشار جائحة كورونا في العراق ترك بصماته على الشارع العراقي في العموم، وفي مناطق التحشد والتظاهر في الخصوص، كما أن استراتيجية مواجهة الحكومة للتظاهرات قد تم إعدادها بشكل دقيق، هذه المرّة، وبمشاركة جميع الذين يقفون بقوة ضد هذه التظاهرات. وتقصد هنا كل الذين تعرضوا لتظاهرات العام الماضي، إضافة إلى مليشيات وأتباع مراجع دينية كانت في تظاهرات العام الماضي تتظاهر بالوقوف مع المتظاهرين، باتت أكثر الوقوف تهديداً علنياً للمتظاهرين هذا العام، وباجتماع كل هذه القوى لمحاصرة حركة المتظاهرين، وإحداث احتكاكات في مناطق معينة معهم لإرباك المشهد والتنسيق، فقد اختارت قيادات التظاهرات التوقف حالياً عن التظاهر، حفاظاً على روح «ثورتهم» ودماء المشاركين فيها.

ما يستغربه متابع مجريات الأمور في العراق، وخصوصاً ما حملته انتفاضة أكتوبر التي جرت العام الماضي، ولم يُقدّر لها الاستمرار هذا العام، عدم تحرّك الشعب العراقي لنصرة (ومساندة) أبنائه الذين خرجوا حاملين هموم شعبهم وتطلعاته في التغيير نحو الأفضل. وربما لاحظ الجميع أن العراقيين كانوا يتهافتون على ساحات التظاهر، ليس للمشاركة في التظاهرات، وإنما لالتقاط الصور التذكارية مع المتظاهرين وسائقي التوك توك، وعند معالم نقلتها كل فضائيات العالم، كبناية المطعم التركي ونصب الحرية في ساحة التحرير في بغداد، ثم التباهي بها من خلال نشرها على مواقع التواصل الإجتماعي.

تعود حالة العراقيين بي إلى ما ذكره لي صديق صادق وقريب، كان مسؤولاً في زمن النظام الوطني السابق، أنه التقى الرئيس الراحل صدام حسين، قبيل الهجوم الأميركي على بلده في 2003 بيومين أو ثلاثة، فوجده مهموماً على غير عادته، وعند سؤاله له عن سبب الهم والذي تصوره قلقاً، أجاب صدام: إني أخاف على شعبي من «الغفلة»، ثم قارن له بالتفصيل غفلة العراقيين خلال فترة ما بعد احتلال المغول بلادهم 1258 وما يخشاه من غفلتهم عما سيكون بعد تنفيذ أميركا تهديدها باحتلال العراق عام 2003 وقد كان.

(كاتب عراقي)

أنقرة ـ واشنطن... صباح اليوم التالي

سمير صالحة

يقول وزير الخارجية التركي، مولود شاووش أوغلو، إن العلاقات التركية الأميركية هي فوق الأحزاب والأشخاص، وهي محمية بحكم التحالفات والاتفاقيات الاستراتيجية القديمة، هو لا يتابع ما قاله المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، ردا على تصريحات المرشح في الانتخابات الرئاسية الأميركية، جو بايدن، قبل أشهر عندما كان يقود حملاته الانتخابية، إنه سيدعم المعارضة التركية لإزاحة حكم الرئيس أردوغان، بأن «أيام توجيه التعليمات لتركيا قد ولّت»، وينسى أن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، لم يعرّج على أنقرة خلال جولته الشرق أوسطية، أخيرا، لبحث أكثر من ملف إقليمي يعني تركيا مباشرة.

بقدر ما تستعد أنقرة للمرحلة الجديدة في علاقاتها مع واشنطن، مع دخول جو بايدن البيت الأبيض، فالرئيس الأميركي الجديد حتما بتهيأ لهذه الحقبة الصعبة من العلاقات التركية الأميركية. وأنقرة تناور بايدن منذ 40 عاما، وكل منهما يعرف عن الآخر الكثير في نقاط قوته وضعفه. كانت خلافاتهما، في غالبيتها، حول ملفات الأكراد والأرمن وقبرص واليونان وشرق المتوسط وإسرائيل وروسيا. والاتراك هم الذين خيّبوا آماله، عندما يعلن أن صفقة إس 400 مع روسيا أنهت هذه الشراكة أيضا.

سيواجه الرئيس الأميركي الجديد صعوبة في تبديد الخلافات التركية الأميركية، هذا إذا ما كان راغبا في ذلك. والسبب تزايد حجم نقاط الخلاف وملفات التباعد الإقليمي بين البلدين. الرئيس المرتقب لن يتخلى عن قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شرق الفرات، وسيرفض العمليات العسكرية التركية في سورية، في خطوة أساسية نحو المشروع الكردي الأكبر، إذا ما قرّرنا تجاهل حقيقة أن بايدن هو نفسه نائب الرئيس لمشروع الفيدرالية أو الكونفيدرالية السورية. وهو من أنصار طروحات تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء. ونجحت القوى الإقليمية في عرقلتها. وهو لن يفرط بالعلاقات الأميركية القوية مع دول شرق المتوسط التي تواجه مشكلات كثيرة مع أنقرة. ولن يتراجع عن رفض التقارب التركي الروسي المتزايد على حساب العلاقات التركية مع الغرب، والذي يكاد يتحول إلى تنسيق استراتيجي، على ضوء تمسّك تركيا بصفقة صواريخ إس 400 مع موسكو، وبدعم فكرة سحب الأسلحة النووية من قاعدة إنجرليك العسكرية التركية، وبمساندة خطة البحث عن قاعدة جديدة بديلة في شرق المتوسط من دون تردد.

> قد يذهب بايدن باتجاه ترميم علاقات أميركا مع دول عديدة، لكن تركيا قد لا تكون منها

ما لا يخفى أيضا أن بايدن يتمسّك باللوبيات الإسرائيلية والأرمنية واليونانية في الولايات المتحدة، وبإعطائها ما تريد من مواقف ومساندة. وله أصدقاء كثيرون في مجموعات الكيان الموازي" الذين يوفر لهم "الإستبلشمنت" الأميركي الغطاء والحماية في مواجهة مطالبة أنقرة بتسليمهم لها، كانقلابيين وإرهابيين تاموا على البلاد، وأنه لن يتاخر في دعم المعارضة التركية، طالما أنه دعا إلى ذلك علنا، ومن دون لفّ ودوران.

بين أولويات الرئيس الجديد أمن إسرائيل الإقليمي وإضعاف إيران وتركيا في مواجهة العواصم المحسوبة على واشنطن أو المقرّبة منها. كان تراهب يخطط لبناء تكتل تركي عربي إسرائيلي في مواجهة إيران، فشلّ في ذلك، لكنه نجح في تضييق الخناق على التمدّد الإيراني الإقليمي. وقد يفعل بايدن الأمر نفسه مع تركيا، لصالح الأطراف الإقليمية ذاتها التي تلتقي مصالحها في مواجهة القوتين، التركية والإيرانية. الجواب عند روسيا ومدى استعدادها للرد على استهداف واشنطن لتقاربها مع أنقرة.

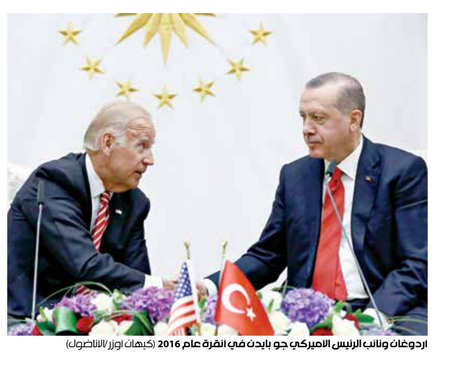

أردوغان ونائب الرئيس الأميركي جو بايدن في القمة عام 2016 (كيهان اوزر/الأناضول)

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

فلسفة الاشتياق في مفهوم الوطنية

مضر رياض الدبس

اللغة والزمان توأمان، ولولا أننا، نحن السوريين، في هذا الزمان، لما كان من المنطقي أن نجمع كلمتي «اشتياق» و«وطنية» في جملة واحدة، إلا وكانت جملةً غير مُتّسقة. ولكن الزمان يتلاعب بالمنطق، وبالممكن، ويُظل العقل أبدًا بارًا له. ولهذا الزمان الذي نعيش خصائصَه، وله معطياته الجديدة، وله رسائله الكثيرة والمُكثّفة. ومن أهم ما يميزه، بالنسبة للسوري، أنه زمانٌ يحياه الآخرُ من دون وطن؛ فإنه، إن لم يكن «شبيحًا»، فهو يسعى حالما لاستعادة وطنه من جديد وتحريره من الهمج مرةً، ومرةً أخرى للبحث عن وطنٍ جديد. وفي سعيه هذا، وفي سعيه ذاك، يموت ويحيا مجازًا، أو يحيا ويموت مجازًا؛ وفي الطريقين كليهما مزيجٌ من موتٍ وحياة، وفي عمقِ كل منهما محاولةٌ للهجرة: الأولى إلى حلمٍ بالإنسانية في الوطن، والثانية إلى الإنسانية التي خلقَ البحرُ؛ فنحن السوريين كلنا مهاجرون، ومن لم يصبر فهاجرًا صار مُقاتلًا.. لأننا نهاجر هجرتين، واحدة في الوطن للتحرير، وأخرى إلى مكانٍ حر يصلح أن يكون وطنًا جديدًا.

فما هو الوطن؟ وما علاقة الشوق بالوطن والسياسة؟ لنقل مبدئيًا إن الوطن منهلٌ ضروريٌ للإنسان كضرورة الماء للخيل، أي أن ضرورته وظيفية، ما دام موجودًا، ووجودية ما دام مسلوبًا، أو جافًا غيرَ صالح. وقولٌ آخر يكتمل به هذا القول المبدئي في الوطن، وهو: لا يكون الوطنُ منهلًا، ما لم ينهل منه جمعٌ من الناس؛ فالمنهل يأخذ صفته من العطاء، والعطاء لا يعيش وحيدًا، بل لا يكون إلا بالتزامن مع الأخذ، ومن دونه يصير نيات طيبة، لا محل لها في الواقع؛ فالوحدة بين البشر وأوطانهم كالوحدة بين الخيل والمناهل: هي مرتعٌ خصب لكينونة كل منهما، ومن ثم هي حرية كل منهما ورسالةُ وجوده. ولا يتم الاستقلال الذاتي (استقلال الإنسان، واستقلال الأوطان) إلا بهذه الوحدة، بوصفها تكاملَ بين العطاء والأخذ؛ ولنتقدّمْ أكثر في تحديد ماهية هذا النوع من الوحدة الوطنية، نتوقف قليلًا عند صورةٍ فلسفيةٍ إبداعيةٍ نظمها أبو العلاء المعرّي. «إذا اشتاقَ الخيلُ المناهلَ، اعرضتْ عن الماء فاشتاقت إليها المَناهلُ». يضعنا أبو العلاء الجميل في مساحةٍ مفهومية أخرى، هي «الشوق»؛ فالخيل إذا اشتاقت إلى المناهل أعرضت عن الماء، وإذا أعرضت الخيل عن الماء (عن الورد) ستشتاق إليها المناهل، فهي مناهلُ لأن خيلًا تنهل منها. ومن دون هذا «الأخذ»، تفقد اسمها الذي تستحقه بفعل العطاء. وشوق كلٍ منهما إلى الآخر هو شوقٌ إلى ذاته أيضًا، وإلى أن يمارس فعلًا يستمد منه وجوده. فهو شوقٌ إلى الذات، ولكن التعبير عنه يتم بشوق إلى الآخر، أو بتَرحّم حبُّ الذات والشوقُ إليها بحب الآخر والشوق إليه. هذا الشوقُ هو التعبير الأمثل عن التكامل الذي يؤدّي إلى الاستقلال، وهو نوعٌ من الحب أيضًا.. هذه هي علاقة البشر بالأوطان: تكاملٌ بالاستقلال وشوقٌ كشوق الخيل إلى المناهل. لنتمعّنْ بهذه الصورة أكثر: بزوالُ الشوقِ إلى الذي يكون بعيدًا عنا، فتشتاقُ الخيلُ إلى المنهل عندما لا تَدركه، أي هي بشوقها له تشتاقُ إلى ما فيه، وإلى الذي يُعطيه، تشتاق إلى فعلها المدموج بكينونتها؛ وهو أن تنهل منه. هي، بعبارة دقيقة، تشتاق إلى الحميمي الذي بينهما. وما أن تشتاق إليه، حتى يدرك هو الآخر أنه لن يكون من دون أن يعطيها، فيشتاق إلى ذاته شوقًا إليها، لأنها هي التي تجعل منه شيئًا موجودًا، أو نقول إنها تُصيّرهُ كينونة.

هكذا هو هذا الزمان السوري الآن، هو زمانُ الاشتياق، وفيه لن تكون سورية إلا بوجود هذا النوع من الاشتياق: شوقٌ إلى ذواتنا التي لا نجدها إلا بها، شوقٌ وجودي لأجل الحياة، وليس غرائزيًا لأجل الصبابة. هو اشتياقنا إلى الحميمية الوطنية. ولنسأل أنفسنا إذًا: إذا كانت الخيل تنهل الماءَ من المناهل، ومن هذا النهل تنبثق كينونةٌ كليهما؛ فما الذي ننهله من الوطن، لكي نكون ويكون؟ أو ما هو ماء الوطن الذي نشتاق إليه، ويشتاق إلينا الوطن إذا أعرضنا عنه؟ وما هي الحميمية الوطنية؟

> بالاختلاف تكتمل ماهية الوطن بوصفه وطناً، وبه يكتمل تفتح الإنسان بوصفه إنساناً

تستند فكرة الوطن الحميمي إلى فكرة الحرية، وتستند الأخيرة إلى الاختلاف، فالحميمية الوطنية هي الوسط (المابين)، حيث يقيم الحضوران: حضور البشر، وحضور الوطن، أحدهما من أجل الآخر ومن خلاله، ولا ينصهران انصهارًا من شأنه أن يضيع فيه كل شيء، بل بشكلان وحدةً (حيث يمكن للحميمي أن يكون). وتظهر حميمية الاقتران في هذا المفصل: مفصل المابين، أي في الاختلاف. وللاختلاف هنا المعنى الأعظم والأهم، لأنه مادة الوسط الذي، نجوه ومن خلاله، يكون الوطن والبشر حالةً واحدة. ولذلك، الاختلاف هو ماء الوطن الذي يشتاق أن نشربه. وبالاختلاف تكتمل ماهية الوطن بوصفه وطنًا، وبه يكتمل تفتح الإنسان بوصفه إنسانًا، وبالاختلاف يتفصل البشر بالوطن. هكذا لم يعد الاختلاف تمييزًا بين موضوعات مختلفة كما نقوّمها في تصوراتنا، أو تمييزًا بين كردي وعربي، أو إسلامي وعلماني؛ ولم يعد سببًا للكراهية كما نراه اليوم، بل هو مادة الإنسان والوطن والجماعة. هو الذي يجعل الأفراد والجماعات والأوطان تكون (بما للكينونة من وجودٍ، وبما فيها من معانٍ للوجود). ولكن كن حذرًا؛ فالمعزي ما إن بدأ هذا النمط من التفكير حتى دخل في خانة التكفير!

(كاتب سوري)

كاريكاتير

فهد

حاشية انتخابية أميركية

حسام كنفاني

خلال المعركة الانتخابية الدائرة حالياً في الولايات المتحدة، والتي من غير الواضح متى أو كيف سوف تنتهي، حتى لو تم الإعلان رسمياً عن فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن، لا يمكن إلا الوقوف عند الكثير من المعطيات والملاحظات التي ستحكم السياسة الأميركية عموماً، ولا سيما الداخلية، وأي استحقاق انتخابي عالمي مرتقب. وبحسب تسلسل هذه الملاحظات، فإن استطلاعات الرأي ونتائجها تأتي في المقام الأول، فبعدما كانت كلها تشير إلى أن المرشح الديمقراطي سيحقق فوزاً سهلاً على الرئيس دونالد ترامب، أظهرت عمليات الاقتراع عكس ذلك، ودخلت العملية الانتخابية في نفق طويل، وباتت تتجه إلى معركة قضائية قد تكون أعقد بكثير من تلك التي شهدتها انتخابات عام 2000 بين الرئيس الأسبق جورج بوش الابن ونائب الرئيس الأسبق آل غور، والتي انتهت بفوز الأول بعد إعادة إحصاء أصوات ولاية فلوريدا بدوياً، في ذلك الوقت كانت المعركة محصورة في فلوريدا، على عكس ما يريدها ترامب اليوم، إذ هو يتجه إلى فتح جبهات قضائية في جميع الولايات التي فاز فيها بايدن، وتأخير النتيجة ربما إلى ما بعد موعد تسليم السلطة في العشرين من يناير/كانون الثاني المقبل.

هذا يقود تلقائياً إلى الملاحظة الثانية، والمتعلقة عملياً بالديمقراطية الأميركية ونظامها الحزبي الذي بات بحاجة إلى إعادة نظر. فما يقوم به دونالد ترامب حالياً هو ضرب لكل المفهوم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، والذي من المفترض أن الولايات المتحدة قد قامت عليه. ورفضه النتائج الكلية للانتخابات، حتى الساعة، هو سابقة في التاريخ الأميركي. فالاعتراض الجمهوري في عام 2000 كان وفق إطار قانوني يسمح بإعادة فرز الأصوات يدوياً إذا كان الفرق أقل من 1 في المئة، وهو ما حصل في فلوريدا في ذلك الحين، وأدخل البلاد في أسابيع من الترقب، وكان من الممكن أن ينتهي بفوز آل غور، وكان من المفترض أن يعترف الجمهوريون بالنتيجة. غير أن دونالد ترامب يبدو ذاهباً إلى ما هو أبعد عبر تهييج أنصاره ومؤيديه للنزول إلى الشارع، وفي بعض المناطق بأسلحتهم، للاعتراض على النتيجة التي لم تأت على خاطره، الأنكى من ذلك، أن ما يفعله الرئيس الحالي (السابق قريباً) يحصل بدعم من الحزب الجمهوري، أو على الأقل الكتلة الكبرى منه، رغم أنه من المفترض أن الحزب (العريق) يدرك أن السابقة التي تحصل اليوم من شأنها أن تهدم الحياة الديمقراطية برمتها، ما يؤشر إلى أن هناك أزمة كبيرة تبدو داخل هذا الحزب الذي يحتاج إلى أعادة هيكلة بعد انتهاء هذا الكابوس الانتخابي.

غير أن الأزمة الكبرى تبدو في الحزب الديمقراطي. فرغم ما يمكن القول إنه نجاح انتخابي، بقول بايدن إنه ساحق وفق حسابات إمكان تخطيه حاجز الـ 300 صوت داخل المجمع الانتخابي، إلا أن هذا لم يحصل محية في الحزب الديمقراطي. فوفق إحصاءات، فإن ثلثي الأصوات الأميركية صبت لبايدن فقط في إطار التصويت ضد ترامب، وهو ما يجب أن يدركه منظرو الحزب الديمقراطي. ورغم ذلك، لم يستطع الحزب تحقيق الانتصار الساحق الذي كان موعوداً، بل على العكس، فلو أن المرشح المواجه لبايدن كان أي شخص غير ترامب، حتى لو نائبه مايك بنس، فإن الهزيمة الساحقة كانت ستكون من نصيب الديمقراطيين.

أخيراً، أظهرت هذه الانتخابات أن ترامب لا يمكن تصنيفه حزبياً، فهو حال تعكس مزاج نصف الأميركيين على الأقل، وهذا مع حصوله على أكثر من 70 مليوناً من أصوات المقترعين المقتنعين باليمين والخطاب الشعبوي، وليس بالضرورة بالحزب الجمهوري. فالانتخابات كشفت أن لدى هذا الشخص، والذي لا يمكن أن يكون سوياً بشكل كلي، كتلة شعبية صلبة، ربما تمهد له الطريق لتأسيس حزب يميني متطرف في الداخل الأميركي.

المشهد الانتخابي لم ينته بعد، وربما الانتظار سيطول لمعرفة إلى ما ستؤول إليه الأمور، لكن الأكيد أن ستارة هذه الأحداث ستغلق على أميركا غير التي نعرفها.

الأموال السورية المنهوبة... كيف ومتى؟

فاطمة ياسين

كان شريك بشار الأسد وقريبه، التجاري السابق، رامي مخلوف، قد ظهر في عدة فيديوهات، تناقلتها منصّات الميديا الشعبية والرقمية، وبدا فيها كمن طارت ثروته كلها في ليلة عاصفة، رجلٌ منكسر يزخر حديثه بمفردات تقية كثيرة، وهو يشكو من ظلم أحاق بأعماله، وملاحقاتٍ قامت بها السلطات لمشاريعه التجارية والصناعية.. لم يعطِ تفصيلاتٍ كثيرة، ولكن الأحداث التي ظهرت على العلن بيّنت أن الشراكة التي أُبرمت منذ عشرين عاماً أصابها التصدّع، وأصبح مخلوف خارج نطاق اللعبة، فوضعت حكومة النظام يدها على ممتلكاته، ونبذته بعيدا عن دوائر النظام المقرّبة. وقّع كل قرارات المنع والحجب والاستيلاء مسؤولون حكوميون من درجات متخفضة الرتبة، من دون أن يظهر بشار الأسد أو زوجته في الصورة، على طريقة الرأس الكبير في العصابات المنظمة التقليدية التي غالبا ما يرتدي قفازاتٍ سميكة، عندما يريد حرق واحدةٍ من أوراقه الخاسرة. وهذا بالضبط ما جرى لرامي مخلوف، وبدت آثاره على سحنته المتألقة، وفي سطور رسائله على «فيسبوك» وهو ينعى مجده الضائع. قرّر بشار الأسد، قبل أيام، الظهور في مقطع مصوّر نشرته وكالة أنباء النظام، وهو يزور معرضا متواضعا للمنتجين في دمشق. ومن هناك يرد على شريك الأمس الذي كاد النسيان أن يطويه، في ضوء متغيرات بزوغ نجم أسماء الأسد، وهي الوجه المحتمل لخلافة مخلوف، مع ملكيةٍ كاملةٍ للأسهم والحصص. ووسط تجمع من شباب يرتدون قمصانا قطنية بيضاء، تتوسطها أعلام وشعارات يصدرها النظام، ويظهرون بوصفهم أصحاب مشاريع متوسطة، يتحلقون حول الرئيس وزوجته، لتلقي النصائح والإرشادات، في هذا الجو الزاخر بالابتسامات المتكلفة والمدروسة، يتحدّث بشار الأسد، بطريقةٍ غير مسبوقة، عن أزمة نظامه المالية والاقتصادية التي تطحن السوريين. برّأ قانونَ قيصر والعقوبات الغربية، وأرجع الأزمات الاقتصادية والمعيشية إلى وجود مقدار ضخم من سيولته المالية في المصارف اللبنانية التي تحفّظَتْ عليها بعد اندلاع احتجاجاتٍ شعبيةٍ في الشوارع اللبنانية. وظهر بشار كما المحاسب السيئ، حيث قدّر الأموال العالقة في مصارف لبنان بين 20 مليار دولار و42 مليار دولار، لكنه كان واثقا عندما أكد أن بعض السوريين قد أودعوا هذه الأموال في تلك المصارف.

لم يعترف أي مسؤول للشارع السوري سابقا بأن هنالك أموالاً سورية في مصارف لبنانية، ولا يعرف أحد مقدارها. ولكن الشارع على دراية تامة بالخلاف المالي الذي طفا بين بشار وقريبه. وها هو يدرك اليوم أن في مصارف لبنان مبلغا هائلا عالقا بحسابات الأسواق السورية. لم يتابع بشار الأسد الشرح عن كيفية تسرّب هذا المبلغ إلى مصارف دول مجاورة، وعن السبب في تحويلها إلى هناك، وما هو عيب المصارف السورية، حتى يُضنّ بهذه الأموال عنها، لكنه، أي الأ

لا عودة أميركية عما أسّس له ترامب

لميس أندوني

صحيح أن جولة انتخابات الرئاسة الأميركية التي تكتمل في هذه الأيام استثنائية، ووضعت العالم في ترقّب، وفي خوف من تصاعد الفاشية الأميركية تحت قيادة دونالد ترامب، في حالة فوزه برئاسة الولايات المتحدة مرة ثانية. ولكن لم يعد مقبولاً أن تستمر العواصم العربية في تجميد قراراتها، بل إرادتها، ومصير شعوبها على نتائج هذه الانتخابات، فعودة الديمقراطيين إلى البيت الأبيض لن تلغي ما حققته إدارة ترامب من «مكاسب» لتثبيت الهيمنة الأميركية الإسرائيلية، ولن ترمم الخرق المدمر للأمن القومي العربي، فهذا الخرق، كما هذه الهيمنة، من «إنجازات» تصب في صلب الاستراتيجية الأميركية العابرة، وإنْ حفر تهور ترامب ثغراتٍ وفجواتٍ من الضروري ترميمها، للحفاظ على استقرار الأنظمة الصديقة في المنطقة.

غياب مقاومة فعالة لموجة التطبيع العربي مع إسرائيل، والعزل التدريجي للفلسطينيين، ووضع أسس لحلف أمني إقليمي إسرائيلي - عربي تحت سيطرة تل أبيب، ضد «الخطر الإيراني»، أحدث وسيحدث تغييرا في طريقة رسم السياسات الأميركية وتنفيذها في المنطقة، فقد ثبت عدم صحة التحذيرات من انفجار الشارع العربي ردة فعلٍ على خطواتٍ مثل الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل. وبالتالي، مهّد ترامب لمقاربة جديدة للتعامل مع ملف «الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي». أي أن أي إدارة أميركية قادمة لن تتوقف كثيراً عند الخوف التقليدي من فرض حلولٍ تزعزع استقرار الدول الحليفة، فالاستكانة العربية هي التي سوف تحدّد سياسات هذه الإدارة، بعد أن نجح ترامب، على الأقل في الأمد القريب، من التعامل مع العرب بوصفهم مهزومين، يعتمدون الحماية من خطرٍ تحدّده واشنطن، بل يتوسّلون هذه الحمايةَ، ولا يهتمون بالخطر الحقيقي القادم من إسرائيل.

وتم تثبيت إيران خطرا حقيقيا، وهذا هو مضمون اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل من جهة والإمارات والبحرين، بتأييد من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ووأد اللاءات العربية الثلاث في مهدها، السودان، إضافة إلى استمرار معاهدات وعلاقات عربية متباينة في أشكالها مع إسرائيل. وهذه حقائق جديدة على الأرض ستملي أو تشجع تعامل الإدارات الأميركية المقبلة مع العالم العربي وغيره.

بعد حرب عام 1991، خاطب الرئيس الأميركي، جورج بوش، عالما عربيا جريحا، وتحاشى أن يعلن نصرا كاملا على الأنظمة العربية أو الشعوب العربية، بل حاول تخديرها بوعد سلام عربي إسرائيلي، وفتح صفحة جديدة، وإن كاذبة، اعتمدت على الخلل الذي أحدثه تكبيل العراق على موازين القوى، وكانت النتيجة اتفاقا بين إسرائيل والفلسطينيين، ومعاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، وفي كليهما خرق للحقوق الأردنية والفلسطينية، وإنْ لم يتضمنّا حلا دائما ينهي الحقوق الوطنية الفلسطينية. وفي عام 2004، خاطب جورج بوش الابن عالما عربيا مهزوما، بغض النظر عن موقف كل دولة من الغزو الأميركي للعراق، لكن الإدارة الأميركية لم تطالب العرب بإعلان الاستسلام النهائي لإسرائيل، إذ كانت تعي مكانة القضية الفلسطينية في الوعي الجمعي العربي، ولكن الغزو شكّل انطلاقة تفكيك سياسي ومجتمعي، وانقسامات طائفية وإثنية، أشعل الاحتلال الأميركي فتيلتها، ولا تزال تعيث في الجسد العربي دمارا. وفي السنوات التي تلت، استمرّت الإدارات الأميركية المتعاقبة في عدوانيتها وشراستها، لكنها كانت حذرةً من تفجير غضب شعبي وإحراج أنظمة حليفة. كانت تملي سياساتها، إذ ظلت تعمل من أجل الوصول إلى إعلان استسلام فلسطيني في إطار «مفاوضات وهمية»، يمتص الغضب الشعبي الفلسطيني والعربي، وتسعى حثيثاً، وإنْ بخطواتٍ مدروسةٍ، إلى تعميق الاتصالات العربية الإسرائيلية، في العلن، ولكن أغلبها في السر، لتهيئة أرضية لحلف عربي - إسرائيلي يغير خريطة المنطقة السياسية.

ولكن التحدي كان دائما كيفية تقليص مساحة القضية الفلسطينية في الوجدان العربي، غير أن هذا لم يشكل هاجسا لدى ترامب الذي جاء من خارج المؤسسة الأميركية، وليس لديه ذاكرة سياسية أو مؤسسية. وهو مسلح بقساوة ورعونة واستهتار بحقوقٍ لا تسمح له حتى بالنفاق والتظاهر، فرأى عالما عربيا مكلوما مفتتا، ولم يفهم ما الذي منع من سبقوه من رؤساء من حل «عقدة القضية الفلسطينية» بتوجيه ضرباتٍ قاضية. ولما كان صحيحا أن ترامب ليس امتداداً للمؤسسة الأميركية، إلا أنه امتداد للثقافة الاستعمارية العنصرية الأميركية، وبالتالي هو لم يتقيد بمحدّداتها الدبلوماسية ولا بمدارسها الفكرية، بل تعامل بأخلاقها وعدوانيتها واحتقارها. لديه ازدراء للضعيف، ويلوم الجريح على جرحه، فحين واجه عالما عربيا ممزّقا مسكونا بعقدة الحمائية، انقضّ عليه مبتزا له بشكل سافر لثرواته، ومطيحاً قدسية قضاياه، إذ كشف زيف الحكام، ولا يهزه أنين الشعوب أو غضبها.

اختصر ترامب الطريق على تحقيق أهداف الهيمنة الأميركية، وإدماج إسرائيل في المنطقة، وضرب الهوية العربية الجامعة، لكنه لم ينس أنه يجب أن يبقي هذه الأنظمة والشعوب حية، ضعيفة مقهورة، ولكن حية. وبالتالي، فإن الإدارة الأميركية المقبلة، إذا استلمها الديمقراطيون، ستبدأ بطمأنة الأنظمة العربية لسلامتهم، ولكنها ستستغل حقيقة أنهم أضعف من قبل، تحت تأثير صدمات ترامب. ستدفع هذه الإدارة، باستمرار، كل الاتفاقيات وتنفيذها، بل وستحاول رعاية اتفاقياتٍ تطبيعيةٍ جديدة، وإن بشكل متوازٍ مع إحياء مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية، فعلى الرغم من غياب تعبيرات الغضب الشعبي على تجاوز

> الإدارة الأميركية المقبلة، إذا استلمها الديمقراطيون، ستبدأ بطمأنة الأنظمة العربية إلى سلامتهم، ولكنها ستستغل أنهم أضعف
>
> انتظار القيادات الرسمية العربية نتائج الانتخابات الأميركية، هو استمرار لدور وظيفي أو استحداث لأدوار جديدة

القضية الفلسطينية، فإن الإدارة الجديدة قد تتريث في تأييد خطوات إسرائيلية خوفا من انفجار داخلي فلسطيني. ولكنها ستدفع باتجاه إنهاء النزاع الخليجي - الخليجي، وتعمل على إعادة علاقات متوازنة مع الجميع، الأمر الذي بدأته الخارجية الأميركية في الشهرين الأخيرين، وقد يتطلب ذلك كبح جماح سعي ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، الذي أعطى نفسه الحق في التدخل، ومحاولة إملاء سياسات أبعد من الإمارات، ليس فقط من خلال السيطرة العسكرية، وليس في اليمن فقط، بل في دولة مثل الأردن أيضا.

ولمخاوف بعض مسؤولي الخليج من الإدارة الأميركية (الديمقراطية) المقبلة مبرراتها، فالحزب الديمقراطي يدفع إلى تنفيذ قانون جاستا الذي يحاسب السعودية على تفجيرات «11 سبتمبر»، باعتبار تورّط مواطنين سعوديين فيها. وإلى محاسبة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، على جريمة اغتيال جمال خاشقجي. وإذا تبنّت الإدارة هاتين الخطوتين وغيرهما، فإنها قد تحد من مغامرات بن سلمان، والأرجح أن تستغل هذه المغامرات أدوات لدفع السعودية إلى توقيع اتفاق تطبيع مع إسرائيل. أي أن ترامب أدخل الإدارة الأميركية المرتقبة في مزاد تطبيع مستمر. ومن المتوقع أن لا تهمل هذه الإدارة التعامل مع الجانب الفلسطيني، بل ستعيد فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ولكن الهدف يبقى دفع الفلسطينيين إلى قبول تسوية على حساب حقوقهم التاريخية، تبدو مقبولة للعالم العربي والعالم.

وكان ترامب قد فتح جبهة أخرى بدفع العراق إلى مواجهة مع إيران، مستغلاً الضيق العراقي بخطايا الأحزاب الموالية والمليشيات الموالية لإيران، لكن الامتحان الحقيقي الذي سيحدّد موقف بايدن من التصعيد مع إيران هو الاتفاق النووي الذي ألغى ترامب الالتزام به، وقد يكون من الصعب على بايدن تغيير ذلك، على الرغم من أن الاتفاق هو من منجزات إدارة الرئيس باراك أوباما، وكان بايدن فيها نائب الرئيس.

موجز القول أن ترامب أسس لملامح المرحلة المقبلة، ولا عودة عن ذلك، لذا فإن انتظار القيادات الرسمية العربية نتائج الانتخابات الأميركية تهرّب جديد من مواقف مصيرية، وفي حقيقته انتظار لاستمرار دور وظيفي أو استحداث أدوار جديدة، لا تنقذ أوطاناً ولا حتى أنظمة.

(كاتبة من الأردن)

الانتخابات الأميركية شأناً مصرياً

عصام شعبان

مظاهرات مؤيدة للمرشح الديمقراطي بايدن وحشود مضادة مؤيدة للرئيس ترامب، مشهد نادر في مسار انتخابات الرئاسة الأميركية، يتزامن مع أزمة متشابكة، أظهرتها أزمة كورونا التي كانت حاضرة في مشهد الانتخابات، وفي ظل تساؤلاتٍ بشأن مضمون الديمقراطية الأميركية، ومدى تمثيلها مصالح فئات وطبقات اجتماعية، وهو ما عبرت عنه عمليا مساحاتٌ من الغضب، تمظهرت ذروتها في احتجاجاتٍ ضد العنصرية، وسبقتها مظاهراتٌ ضد بعض سياسات ترامب. وعلى أرضية الأزمة، تمظهرت المواجهة الحادّة، وربما لا تنتهي فور حسم نتائج الانتخابات بشكل رسمي. وفي الانتخابات مشاهد أخرى لافتة، منها ارتفاع نسبة المشاركين عموما، تقارب 67% (الأكبر منذ 120 عاما) ومشاركة شبابية وعمالية واسعة، ونشاط لكتل ودوائر سياسية وحركات اجتماعية، ما يشير إلى درجة عالية من حيوية وتنافسية مقرونة بنزوع إلى الحراك في الشوارع. وكل ما سبق يأتي معبرا ومتزامنا مع أزماتٍ سبق وأظهرتها الاحتجاجات ضد العنصرية، والتي تجاوزت مشاركة الأميركيين من أصل أفريقي. كانت أوجه المتابعة، في الوطن العربي، تعليقاتٍ وتحليلاتٍ محملةٍ بمواقف سياسية مسبقة، متأثرة بأوضاع كتل سياسية ونظم، وتأخذ ملامح حادّة. ويغلب على المشهد وجود فريقين، أو جبهتين بمعنى أدق: نظم عربية ونخبها (أغلبها يعادي الثورات العربية) ترى ترامب حليفا وداعما لها، أميل إلى استقرار أوضاع الشرق الأوسط، يشبهها في النزوع الشعبوي، والتفسير التآمري. في المقابل، يرى أغلب مؤيدي بايدن في نجاحه فرصةً لخلخلة مشهد سياسي قاتم، بعد إخفاق الثورات العربية وعودة بعض النظم القديمة. يتخوّف مؤيدو ترامب من هؤلاء تحديدا، ويعتبرونهم أداة المؤامرة التي عملت على تفتيت المنطقة، عبر ما سمي الربيع العربي. وترى نخب النظم الحاكمة أن بايدن سيدعم أنصار الثورات العربية، بوصفه وريث توجهات الرئيس السابق، باراك أوباما، ويتخوّف هؤلاء من أي ضغوط أميركية مستقبلا لخلخلة الوضع السياسي الحالي.

وتوضح شواهد عدة اهتماما مصريا واسعا بالانتخابات الأميركية، ربما أكثر من انتخابات البرلمان المصري التي تجري

تكتسب الانتخابات الأميركية أهمية خاصة بالنسبة للنظام المصري (مارك ويلسون/Getty)

مرحلتها الثانية بالتزامن معها، وعلى الرغم من خفوت اهتمام الصحف الورقية بها، إلا من مقالات محدودة يحذّر بعضها من بايدن، وبعضها يطمئن الخائفين من رحيل ترامب، إلا أن القنوات الإعلامية كانت الأكثر تعبيرا عن تخوفات نخب السلطة وقلقها من وصول الديمقراطيين إلى البيت الأبيض، ما يعني فقدان ترامب بوصفه مسانداً للنظام، غير أن بايدن، حسب تصورهم، يدعم دعوات الفوضويين من أنصار الثورات العربية. ويؤكد بعضهم، وربما هذا مصدر القلق الأساسي، أن بايدن (حال تمكّن من قيادة البيت الأبيض) لن يعيد الإخوان المسلمين إلى الحكم، على الرغم من إشاراتٍ عديدةٍ عن أن بايدن مرشّح الإخوان المسلمين.

وبشكل مكثف، مارس الفريق المؤيد لترامب عملية إسقاط نفسي سياسي، أبرز مقولاتها أن الانتخابات تم تزويرها، صوّت فيها الموتى، وشهدت رشاوى، ورقصا في اللجان، وإذ نزعت الاتهامات السابقة من سياقها، فإنها تصلح لتوصيف مشاهد من انتخابات المرحلة الأولى للبرلمان المصري والتي سجل بعضها، وبث على وسائل التواصل الاجتماعي، وتورط في وقائعها مرشحون بقائمة كليوباترا وأغلبهم ينتمون إلى حزب مستقبل وطن والذي وصفه أحد قياديه بأنه الحزب الوطني الجديد.

أسباب عديدة تدفع المصريين إلى الاهتمام بالانتخابات الرئاسية الأميركية، منها أن هذه الانتخابات تنافسية، مفتقدة في المجتمع المصري، أو كما المثل «الجائع يحلم بسوق الخبز»، خصوصا أن مصر صاحبة أقدم تجربة برلمانية عربيا وأفريقيا، غير أنها تجري في ظل تنافس بين مرشحين مثيرين للجدل. وثالثا، هناك تصور غالب إن كل مرشح يمثل توجها سيؤثر على مجرى الحالة السياسة المصرية والعربية. رابعا، الأجيال الجديدة أكثر ارتباطا بمتابعة الأحداث السياسية العالمية، بحكم تطور سبل اتصال عمّقت ما بين المعرفة والتعبير والممارسة السياسية. وهنا تظهر مسألة التماثل والمقارنة بين أوضاع بلادٍ تشهد انتخابات تنافسية (حتى لو وجه بعضهم انتقادات لمضمونها) وبلدانٍ أخفقت في اختبار الديمقراطية، أو تعثرت مساراتها بعد آمالٍ عريضةٍ أنتجتها الثورات العربية، وثورتا مصر وتونس بشكل خاص. وهنا أتذكر استجابات شباب من مصر وتونس (خلال دراسة أكاديمية) حول أثر الفرصة المعرفية على مشاركتهم في الثورات العربية. وكان منها أن متابعتهم الانتخابات في العالم جعلتهم يقارنون بين أوضاع شباب بلادهم بدول أخرى تحظى بنظم ديمقراطية، بما فيها انتخابات تنافسية، وإمكانات المشاركة السياسية وحرية التعبير. صحيح أن نظرة هؤلاء، بعد أربع سنوات من الثورة، أظهرت أن الديمقراطية في بلدان الثورات العربية ليست كافية لإحداث تغيرات ضرورية، وأن هناك ضرورة لتغيرات اقتصادية ضخمة، لكن اتجاهاتهم نحو أهمية الديمقراطية لم تتغير، وهو ما تظهره أيضا استطلاعات ودراسات عديدة، منها نتائج المؤشر العربي 2020/2019، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، والذي أظهر ميل أغلب المواطنين العرب إلى تفضيل النظام الديمقراطي، حتى ولو كانت له عيوب، كما أثّرت الخلافات العربية عبر

> القنوات الإعلامية كانت الأكثر تعبيراً عن تخوفات نخب السلطة وقلقها من وصول الديمقراطيين إلى البيت الأبيض
>
> بدت الانتخابات الأميركية كأنها شأن مصري يحظى باهتمام ربما فاق الاهتمام بانتخابات برلمانية مصرية، جرت بالتزامن معها

تغذية روح الاصطفاف، وتوظيف جوانب المشهد الانتخابي في أميركا، بما فيها من أخبار وتصريحات لإثبات كل فريق وجهة نظره. وأخيرا، يمكن الإشارة إلى ملاحظات بشأن الاتجاهات بخصوص الانتخابات الأميركية، أولاها أن كلا الفريقين المؤيد لترامب وبايدن ينطلقان من منظورين متشابهين، ويعبر كلاهما عن إيمانٍ بتبعية النظم العربية للإدارة الأميركية، وأن تغير شخص الرئيس الأميركي يعني تغيرات في سياسات النظم العربية. ومن هنا، يتضح النزوع إلى الأمل لدى فريق والتخوف لدى الفريق الآخر، ما يدل على استمرار ارتباط نخب عديدة برؤى قديمة، تنطلق من العوامل الخارجية عاملا حاسما في أي تغيير، وهو ما ثبت ضعف وزنه عمليا بعد الثورات العربية. وأن العوامل الداخلية حال نهوض الشعوب وفاعليتها عامل أساسي في إحداث أي تغيرات وازنة. ثانيا، أن مواقف كل من الاتجاهين تتسم بالحدّة، والتصورات المطلقة والعمومية.

كما أن كليهما في حالة تضاد شكلي، فكل فريق يرتكز على جانبٍ من المشهد، ويفسر الأثرَ الذي يريد ترويجه أو نفيه لإثبات وجهة نظره، من دون النظر إلى مجمل المشهد. يتناول الأول الثوابت والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، لإثبات أنه لا تغيير جوهريا بعد الانتخابات الأميركية. وهنا تتم الإشارة إلى مصالح الولايات المتحدة المرتبطة بتأمين الأسواق ومصادر الطاقة، الملاحة والنقل، تأمين الوجود العسكري، وأمن إسرائيل. والثاني، والذي يرجّح حدوث تغيرات ثانوية وفرعية مرتبطة بالسياسات الخارجية الأميركية مع قضايا الحريات. وهذا محل احتمال، وتدعمه تصريحات الديمقراطيين، إلا أنه، في النهاية، وعلى الرغم من صحته، تغيير ثانوي، ولا يعكس آمالا مبالغا فيها من المرحبين بالديمقراطيين، أي أن كلا الموقفين لا تعارض بينهما، فالتغيير لا يمكن إنكار إمكانية حدوثه، ولكن لن يكون جوهريا. ولا تغيير في المنطقة العربية إلا بعوامل ذاتية، تخص حركة شعوبها. أما في ما يتعلق بقضايا رئيسية مرتبطة بمصالح أميركا الاستراتيجية، فلا تغيير فيها بتغيير شخص رئيسها، وهو معبر بشكل كبير (على الرغم من التسليم باختلاف السمات الشخصية)، بما يمثله رئيس أميركا من مصالح تكتلات اقتصادية كبرى تحرّك مجمل السياسات الأميركية.

ثالثا، إن مصر، وبحكم عوامل كثيرة، منها الوزن السياسي والديمغرافي، مرآة للصراعات السياسية، ويظهر فيها، وعلى الرغم من تغيرات سنواتٍ مضت، ميل إلى التعبير عن تنوع في اتجاهات الرأي. وقد شاهدنا المشهد نفسه بدرجات أقل، في ما يتعلق بجولة الانتخابات الأميركية في العام 2016 بين هيلاري كلينتون ودونالد ترامب، والتطورات السياسية في تونس، ما تعلق بالمرشح، والرئيس تاليا قيس سعيد، أو خلافات سياسية في البرلمان، كان فيها أحد رموز نظام بن علي أكثر شهرة في مصر منها في تونس، في صحف وإعلام حكومي. وحتى في قضايا اجتماعية تونسية، كالحجاب والمواريث والزواج. وأخيرا مسألة الدعوتين إلى مقاطعة تركيا وفرنسا، وكلها قضايا كانت محل جدل واصطفاف مشابه لما جرى من ردود أفعال تجاه الانتخابات الأميركية، والتي بدت كأنها شأن مصري يحظى باهتمام، ربما فاق الاهتمام بانتخابات برلمانية مصرية، تجري بالتزامن مع انتخابات الرئاسة في أميركا.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads